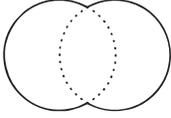


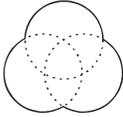
## نظرة عامة



الشفافية:

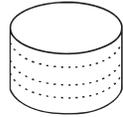
100/ 8

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)



مشاركة الجمهور:

100/ 0



الرقابة على الموازنة:

100/ 46

## نبذة عن المسح

سيكون للقرارات المعنية بالموازنة الحكومية - الضرائب المفروضة، والخدمات التي يجب تقديمها، ومقدار الديون التي يجب تحملها - عواقب وخيمة على جميع أفراد المجتمع. وإذا وفرت الحكومات المعلومات والقنوات اللازمة للجمهور لتمكينه من المشاركة في هذه القرارات، يمكننا أن نضمن بصورة أفضل أن الأموال العامة ستُنفق على تحقيق المصالح العامة.

إن مسح الموازنة المفتوحة هو أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وقائمة على الحقائق وتستخدم المعايير المتفق عليها دولياً لتقييم إمكانية وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة المركزية؛ والفرص الرسمية المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية؛ ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة، مثل: الهيئات التشريعية ومكاتب التدقيق الوطنية، في عملية الموازنة ذاتها.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار التاسع من مسح الموازنة المفتوحة 125 دول

يُرجى زيارة [www.internationalbudget.org/open-budget-survey](http://www.internationalbudget.org/open-budget-survey) لمعرفة المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة (OBS) الكامل، والتقارير العالمي لعام 2023، والنتائج المعنية بجميع البلدان التي شملها المسح، ومستكشف البيانات.

# الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.

حصل العراق على درجة شفافية 8 (من 100)

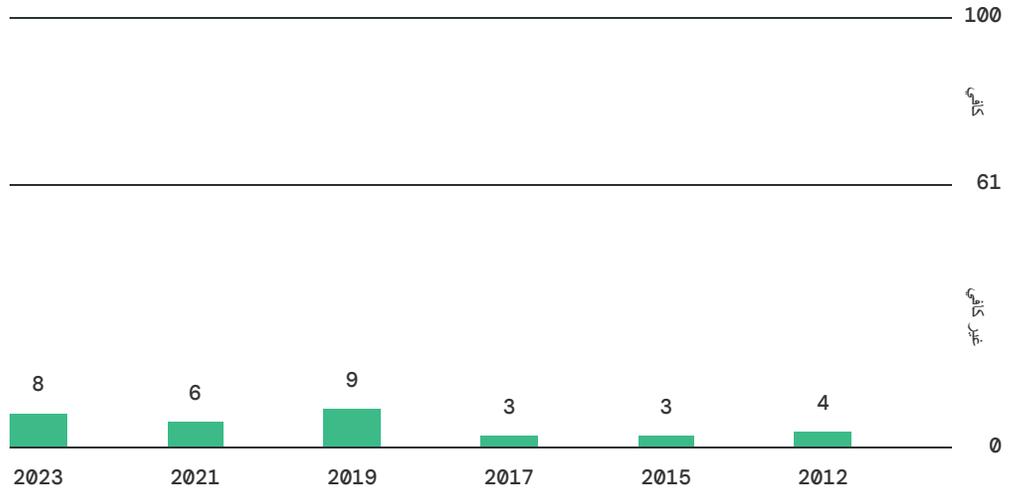
## مقارنة درجة الشفافية العراق مع الدول الأخرى



الدرجة	الدولة	المعدل العالمي
45		المعدل العالمي
60	الأردن	
49	مصر	
47	المغرب	
26	المملكة العربية السعودية	
17	لبنان	
16	تونس	
15	الجزائر	
8	العراق	
2	قطر	
2	السودان	
0	اليمن	

100 كافي 61 غير كافي 0

## كيف تغيرت درجة الشفافية في العراق بمرور الوقت؟



## توفر وثائق الموازنة للجمهور

المفتاح
● متاح للجمهور
● تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
○ لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2012	2015	2017	2019	2021	2023
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	○	○
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	○	○	○	●	○	○
التقارير السنوية	●	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	○	○	○	○	○
تقرير نهاية السنة	●	●	○	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	○	○

## ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها العراق للجمهور؟

KEY	
100 / 61-100	●
100 / 41-60	●
100 / 1-40	●

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشفت المعلومات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للتنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2023	تم نشرها للاستخدام الداخلي
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2023	لم يتم إنتاجها
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2021	56
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2023	لم يتم إنتاجها
التقارير السنوية	تتضمن على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2022	22
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2022	لم يتم إنتاجها
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للنقد المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2021	17
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2021	لم يتم إنتاجها

درجة الشفافية في العراق (8) لعام 2023 قريب من الدرجة التي حصل عليها في عام 2021

## ما الذي تغير في عام 2023؟

- عمل العراق على زيادة اتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:
- نشر تقرير نهاية السنة على الإنترنت.

## التوصيات

- يجب على العراق وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:
- نشر البيان التمهيدي للموازنة على الإنترنت في الوقت المناسب.

- إصدار ونشر مقترح ميزانية السلطة التنفيذية وميزانية المواطن والمراجعة النصف سنوية وتقرير التدقيق عبر الإنترنت في الوقت المحدد. بسبب الجمود السياسي، لم تصدر الموافقة على أي مقترح لميزانية السلطة التنفيذية في عام 2022؛ ولحد من التقلبات في المستقبل، ينبغي النظر في نشر مقترح ميزانية السلطة التنفيذية على أساس سنوي. علاوة على، إعادة نشر ميزانية المواطن.
- ينبغي ان يتضمن تقرير نهاية العام مقارنات في بين النفقات المُخططة والنتائج الفعلية، ومقارنات بين الإيرادات المخططة والنتائج الفعلية، ومقارنات بين تقديرات الاقتراض والنتائج الفعلية، ومقارنات بين النتائج غير المالية المخططة والنتائج الفعلية، ومقارنات بين توقعات الاقتصاد الكلية الأصلية والنتائج الفعلية. علاوة على ذلك، الحد من التقلبات في نشر تقرير نهاية العام.
- تحسين شمولية الموازنة المقررة والتقارير نصف السنوية.

# مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية وتحسب درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100،

الدرجة التي حصل عليها العراق في المشاركة العامة هي 0 (من 100).

## مقارنة مشاركة الجمهور في العراق مع الدول الأخرى

15	المعدل العالمي
35	مصر
15	المغرب
4	الأردن
4	تونس
0	العراق
0	الجزائر
0	لبنان
0	قطر
0	المملكة العربية السعودية
0	السودان
0	اليمن

100 كافي 61 غير كافي 0

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى [مراجعة هنا](#)

## حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة



### التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على وزارة المالية في العراق أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

يجب على مجلس النواب العراقي وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

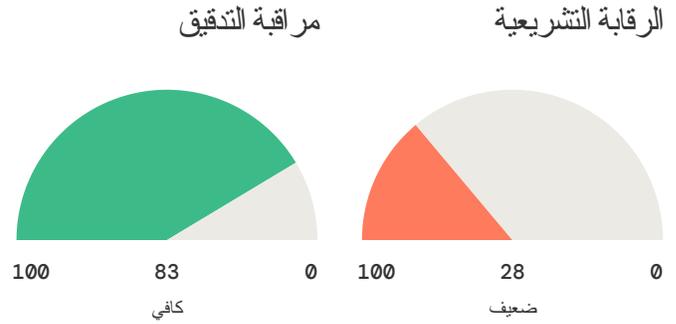
يجب على المجلس الاتحادي للمراجعة العليا في العراق وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

# الرقابة على الموازنة

يتناول مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تقوم به الجهات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا (SAIs) في عملية الموازنة ومدى قيامها بالرقابة؛ ويتم تسجيل درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 وفقاً لـ 18 مؤشراً يتمتعون بنفس القدر من الأهمية. إضافةً إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر المربع أدناه).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في العراق رقابة محدودة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة **46** (من 100). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:



Adequate :61-100 ● Limited :41-60 ● Few :0-40 ● KEY

## التوصيات

- قدم مجلس النواب العراقي رقابة ضعيفة خلال مرحلة تخطيط الموازنة ورقابة محدودة خلال مرحلة التنفيذ. لتحسين الرقابة، يجب إعطاء الأولوية للإجراءات التالية:
- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى المشرعين قبل شهرين على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها على الإنترنت.
- يتعين على السلطة التشريعية اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها على الإنترنت.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بتقليل النفقات نظراً للعجز في الإيرادات.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه على الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل المجلس الاتحادي للمراجعة العليا في العراق، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.
- ينبغي لديوان الرقابة المالية الاتحادي أن يصدر تقارير الرقابة المالية السنوية في نهاية السنة المالية.

### الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

العراق ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

# المنهجية

---

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى 31 ديسمبر 2022 في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2023.
- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:  
Prof. Dr. Hussein Ahmed Al-Sarhan  
Governance Center for Public Policies (GCPP)  
Dist.929- St.21- House 1/66, Karada - Baghdad, Iraq  
dr.husseinalsarhan@gmail.com
- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضاً خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالإضافة الى ممثل عن وزارة المالية في العراق